تحولات السوق النفطية وتأثيرها على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية

أ. د. صالح عمر فلاحي
أ. منال بلقاسم
جامعة باتنة

الملخص:
هدفت هذه الورقة إلى تحديد العوامل المؤثرة في قرار تسعير النفط الخام داخل السوق النفطية من خلال إعطاء لمحة تاريخية لتطور أسواقه، والقيام بعرض وتحليل مختلف البيانات المتعلقة بتداول المنتوج النفطي داخل هذه السوق.
وخلصت هذه الدراسة إلى أن السوق النفطية خلال مرحلة الأسعار المعلنة اتسمت باحتكار المطلق لشركات النفط العملاقة لتسعير النفط الخام. أما في مرحلة الأسعار الرسمية فعرفت تراجعا لهذه السيطرة لصالح دول منظمة الأوبك، غير أن هذا النظام لم يكتب له الاستمرار نتيجة للسياسات المتبعة من قبل وكالة الطاقة الدولية والدول الكبرى المستهلكة للنفط، مما أدى إلى تبني نظام أسعار السوق مع ترك أمر تحديد أسعار النفط لقوى العرض والطلب.
الكلمات المفتاح: الأسواق النفطية، أسعار النفط، أنظمة أسعار النفط.

Abstract
This paper aimed to search for the factors affecting crude oil pricing decision within oil market by giving a historical overview of market developments. If also analyzed data related to various oil products circulation.
This study concluded that oil market during the Posted Price was characterized by the absolute monopoly of giant companies of crude oil. However, the control of these companies is declined in favor of the OPEC countries during the Official Price stage, but policies pursued by International Energy Agency and major consuming countries for oil, this systems resulted in abandoning it, which led to adoption of the market price system with leaving oil prices determination to the forces of supply and demand.
Keywords: oil markets, Oil prices, Oil pricing systems.

مقدمة:

تعتبر الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا في العالم بحيث يصعب التنبؤ بأسعار النفط داخلها، ويختلف النفط عن أي سلعة أخرى سواء من ناحية بنيته أو آلية سعره، ويعود السبب في ذلك لطبيعته الإحتكارية للسوق النفطية، حيث تقع مكامن النفط عموما في البلدان النامية وتتركز مختلف الصناعات التحويلية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذا الإختلاف في مناطق إنتاج وتكرير النفط جعلت من سعره عرضة للتقلب السريع.

مشكلة البحث:

يشكل النفط سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة إقتصادية عالية. فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية والمصدر الأساسي لتمويل ميزانيات الدول المنتجة والمصدرة له، وبالتالي إستقرار أسعاره يعد أمرا ضروريا للتخطيط الإقتصادي السليم وتطبيق سياسة إقتصادية فعالة. ونظرا لطبيعة السوق النفطية المتقلبة وما تحمله من تبعات على الإقتصاد العالمي، من الضروري طرح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية: ماهي العوامل المتحكمة في تحديد أسعار النفط؟ وما تأثير هذه العوامل على أنظمة تسعير النفط الخام في الأسواق النفطية؟ وكيف يمكن الحد من آثار صدمات أسعار النفط أثناء إرتفاعها وإنخفاضها؟

هدف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحديد جملة من الأهداف، وتأتي في مقدمتها مايلي:

- الكشف عن كيفية تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية؛
- تحديد العوامل المؤثرة على قرار تسعير النفط الخام؛
- معرفة آثار صدمات أسعار النفط على الإقتصاد العالمي.

منهجية البحث:

سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على مزج الأسلوب الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المستقاة من الكتب والبحوث المتخصصة والدوريات المتاحة. كما سيتم الرجوع إلى تلك البيانات الصادرة عن هيئات إقليمية ودولية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور وهي: مرحلة الأسعار المعلنة؛ مرحلة الأسعار الرسمية؛ مرحلة أسعار السوق.

المحور الأول، مرحلة الأسعار المعلنة:

إعتمدت طريقة تسعير النفط الخام في مراحلها الأولى على أساس الأسعار المعلنة Posted Price، حيث تقوم الشركات التي تشتري النفط بإعلان أسعار هذه المادة عند فوهة البئر.[1] أما السعر فظهر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل Standard Oil التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث أقسام والمتمثلة في: مرحلة إحتكار شركة ستاندر أويل لصناعة النفط؛ مرحلة تدويل الصناعة النفطية وهيمنة الشركات النفط العملاقة عليها؛ وأخيرا مرحلة تراجع قوة الشركات النفطية وظهور منظمة الأوبك.

أولا، مرحلة إحتكار شركة ستاندر أويل لصناعة النفط 1880 - 1911:

بدأت صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859، في مدينة توتسفيل Titusville، ولاية بنسلفانيا Pennsylvania.[2] وقد شهدت في البداية مرحلة من التنافس الشديد، واستمر هذا الوضع حتى نهاية عام 1871 مع قيام شركة ستاندرد أويل بالإستحواذ على المصافي في مدينة كليفلاند Cleveland، وأصبحت بذلك تسيطر على ربع طاقة تكرير النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.[3] وتميزت هذه الشركة بوضع متفرد تقريبا في التاريخ الإقتصادي وهو الإحتكار المزدوج لكل من بيع و شراء النفط الخام.

وخلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين، شهدت صناعة النفط تغيرا جوهريا، نتيجة ظهور منافسين جدد قاموا بالطعن في أعمال شركة ستاندرد أويل في أواخر القرن التاسع عشر. وكان لظهور هذه الشركات تبعات أخرى على النظام الذي فرضته شركة ستاندرد أويل داخل صناعة النفط بعد لجوئهم إلى القضاء الأمريكي لإتهام شركة ستاندرد أويل بإستعمال أساليب غير قانونية للقضاء على المنافسين.[4]

وقامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة عام 1911 بإصدار قرار يتضمن تقسيم شركة ستاندرد أويل إلى العديد من الشركات الصغيرة.[5] وهذا فسح المجال لظهور عدد من الشركات النفطية عرفت فيما بعد بالشقيقات السبع. مما أدى إلى تغيير هيكل الصناعة النفطية، من خلال الإنتقال من وضعية الاحتكار المطلق عام 1900 إلى وضعية إحتكار القلة عام 1911.[6]

الشكل رقم 1:أسعار النفط المعلنة خلال مرحلة إحتكار شركة ستاندر أويل:

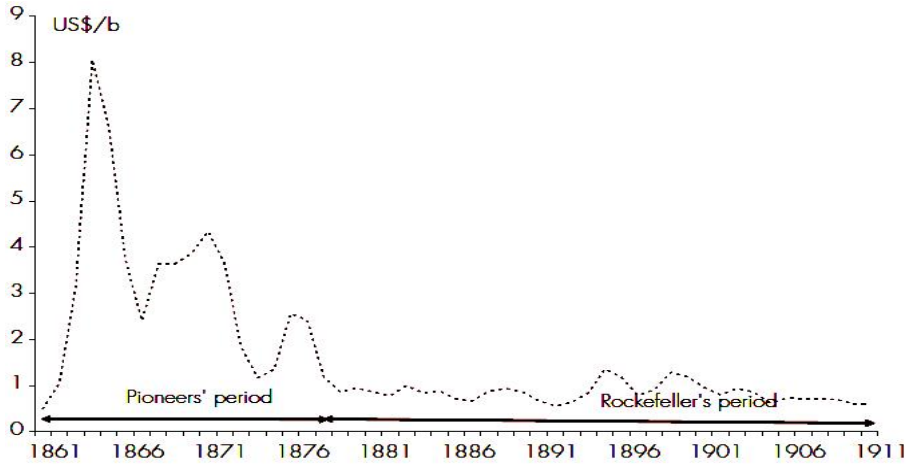

Source: François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price "shock" and the next "counter-shock" », International Economics 121 (2010), p. 102.

يبين الشكل رقم 1، أسعار النفط الخام بين عامي 1861- 1911، ومع أول ظهور للنفط على نطاق تجاري بلغت أسعاره حوالي 8 دولار/للبرميل في عام 1864، لتنخفض بعد ذلك بشكل مستمر طيلة الفترة الممتدة مابين عامي 1864- 1877 إلى أقل من 1 دولار/للبرميل بسبب كثرة المنتجين ومحدودية إستعمالات النفط. كما عرفت الأسعار المعلنة خلال مرحلة إحتكار شركة ستاندر أويل نوعا من الإستقرار تراوحت بين 70 سنتا ودولارا واحدا للبرميل طيلة الفترة الممتدة من عام 1878 إلى غاية 1911.

ثانيا، مرحلة تدويل الصناعة النفطية وهيمنة الشركات النفط العملاقة عليها 1911 - 1960:

عرفت بداية القرن العشرين تزايدا في الطلب على النفط، كما اتسمت هذه الفترة بالهيمنة الكاملة لشركات النفط العملاقة على الصناعة النفطية في العالم، وتميزت الفترة الممتدة بين 1911- 1928 بالمنافسة الشديدة للتنقيب عن النفط بين هذه الشركات، لذلك رأت أن من مصلحتها الإتفاق على مبادئ معينة تحقق مصالحها وهي الهيمنة المشتركة على منابع النفط وأسواقه في معظم أنحاء العالم، لذا تم التوصل إلى إتفاق الأكنكاري Achnacarry عام 1928.

الشكل رقم 2: تطور الأسعار المعلنة خلال مرحلة تدويل الصناعة النفطية وهيمنة شركات النفط العملاقة عليها:

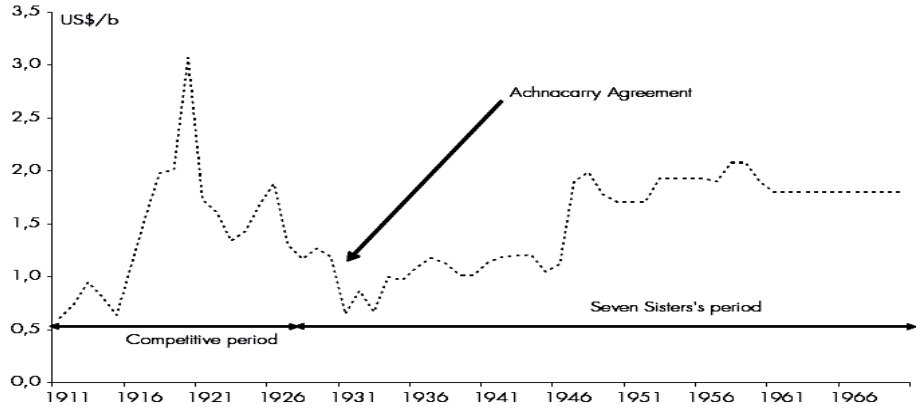

Source: François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price "shock" and the next "counter-shock" », International Economics 121 (2010), p. 103.

ومن الشكل رقم 2، يلاحظ أن أسعار النفط كانت شديدة التقلب قبل عقد إتفاقية الأكنكاري وهذا راجع لحروب الأسعار في العالم بين الشركات النفطية الكبرى. أما بعد عقد هذه الإتفاقية فقد عرفت أسعار النفط نوعا من الإستقرار في

حدود 1 دولار/للبرميل، لترتفع الأسعار بعدها إلى أكثر من 2 دولار/للبرميل أواخر عام 1950 نتيجة ظهور إتفاقية مناصفة الأرباح بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط مما أدى إلى إرتفاع أسعار النفط.

ثالثا، مرحلة تراجع قوة الشركات النفطية وظهور منظمة الأوبك 1960 - 1973:

في عام 1947، كانت الأسعار المعلنة أو السعر الذي تستند إليه الإتاوات والضرائب لبرميل النفط العربي تساوي 2,17 دولار/للبرميل. إلى أن الشركات النفطية قامت بتخفيضه حتى وصل 1,80 دولار/للبرميل في شهر أوت عام 1960.[7]

وتعتبر التخفيضات التي أجرتها شركات النفطية على الأسعار المعلنة أحد أهم العوامل التي دفعت بالدول المنتجة للنفط للوصول إلى إتفاق تنظيمي يحمي مصالحها ويسعى إلى المحافظة على إستقرار أسعار نفوطها وعوائدها. ونتيجة لذلك، إلتقت وفود من خمسة بلدان منتجة للنفط: إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا في بغداد يوم 10 سبتمبر عام 1960 لمناقشة قضية أسعار النفط. وبعد أربعة أيام من ذلك، تأسست الأوبك Organization of Petroleum Exporting (OPEC) Countries بوصفها منظمة حكومية دولية دائمة.[8]

ومنذ نشأة الأوبك عام 1960 وحتى عام 1970، لم تستطع القيام بتعديل أسعار النفط إلا أنها نجحت في تحقيق مستويات تعاون عالية بين أعضائها في كافة مجالات صناعة النفط وفي تصحيح العلاقة مع الشركات النفطية والبلدان المصدرة للنفط.[9]

وفي السنوات من 1971 وحتى عام 1973، إتجهت عائدات الدول المنتجة نحو الإرتفاع التدريجي، ولعل ذلك يعود إلى المفاوضات الجماعية التي سعى إليها أعضاء منظمة الأوبك، والتي أسفرت عن عقد مؤتمر كراكس وتوقيع إتفاقيتا طهران وطرابلس عام 1971، والتي دعت من خلالها منظمة الأوبك إلى إجراء زيادة في الأسعار المعلنة وإلغاء الخصومات الممنوحة للشركات.[10]

وعلى العموم يمكن القول، بأن أسعار النفط المعلنة في البداية تميزت بالإستقرار خلال مرحلة إحتكار شركة ستاندر أويل. وبتزايد إكتشاف وإستغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية عرفت أسعار النفط المعلنة مرحلة من التذبذب نظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات النفطية الإحتكارية الكبرى. مما دفع الدول المنتجة للنفط إلى تأسيس منظمة الأوبك بغية الحفاظ على موردها النفطي ومنع الشركات النفطية من إستغلاله بأبخس الأثمان.

المحور الثاني، مرحلة الأسعار الرسمية:

في عام 1973، شهدت السوق النفطية تحولات جذرية في موازين القوى داخلها مع قيام الدول العربية بإستخدام الحظر النفطي كسلاح سياسي لمعاقبة الدول المساندة لإسرائيل. ونتيجة لهذا التغيير تم إستحداث طريقة تسعير جديدة والمتمثلة في أسعار البيع الرسمية Official Selling Price (OSP) أو الأسعار البيع الحكومية Government Selling (GSP) Price، وجاء هذا السعر للوقوف في وجه طريقة التسعير السابقة "الأسعار المعلنة". ويتم تحديد هذا السعر من قبل منظمة الأوبك للنفط الخام "العربي الخفيف"، وهو ما يعرف بنفط الإشارة كأساس لتحديد أسعار الخامات الأخرى.[11] ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين: مرحلة الإحتكار التام لتسعير النفط الخام من قبل منظمة الأوبك؛ ومرحلة تراجع قوة الأوبك وإنهيار نظام الأسعار الرسمية.

أولا، مرحلة إحتكار منظمة الأوبك لتسعير النفط 1973- 1982:

في سبتمبر عام 1973، قررت منظمة الأوبك إعادة فتح باب التفاوض مع الشركات النفطية لمراجعة إتفاقية طهران وطلب زيادة في الأسعار المعلنة فرفضت الشركات النفطية هذا الطلب وبالتالي إنهارت المفاوضات بين الطرفين. نتيجة لذلك، أعلنت المنظمة زيادة فورية في الأسعار المعلنة.[12]

الشكل رقم 3:أسعار النفط الخام خلال مرحلة الأسعار الرسمية:

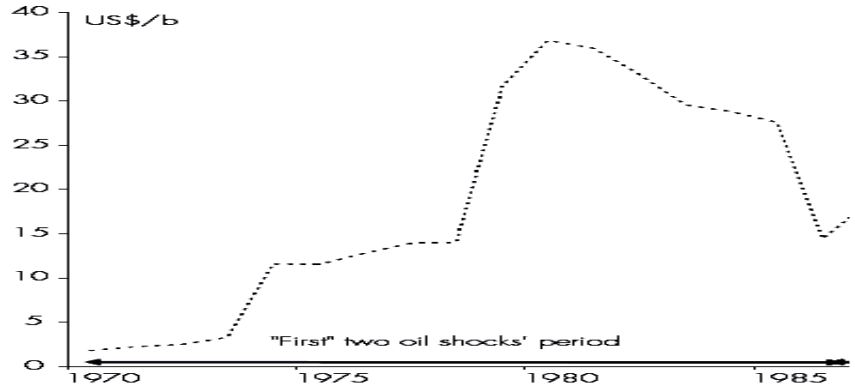

Source: François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price “shock” and the next “counter-shock” », International Economics 121 (2010), p. 103.

يبين الشكل رقم 3، تطور أسعار النفط خلال مرحلة الأسعار الرسمية ويلاحظ من خلاله أن أسعار النفط اتسمت بالاستقرار خلال الفترة الممتدة من عام 1974 ولغاية عام 1978، وأطلق على هذه الفترة "العصر الذهبي لمنظمة الأوبك". كما يلاحظ أيضا إرتفاع أسعار النفط بين عامي 1979 - 1980 نتيجة للأحداث السياسية في إيران والعراق. ولم تدم طفرة أسعار النفط كثيرا، حيث بدأت أسعار النفط في الإنخفاض في عام 1981 نتيجة لتراجع الطلب على النفط الخام، الذي يعود إلى الركود الحاصل في الإقتصاد العالمي.[13]

ونتيجة للأحداث السابقة، تراجعت سيطرة منظمة الأوبك على عملية تسعير النفط الخام لصالح أسعار السوق. فبعد الحظر النفطي عام 1973، شهدت السوق النفطية نوعا من الإستقرار إلا أن الأحداث السياسية في الشرق الأوسط ومختلف القرارات المتخذة من قبل الدول الصناعية حالت دون استمرار نظام الأوبك لتسعير، مما أدى التراجع التدريجي في أسعار النفط والتقليص من قوة وحجم منظمة الأوبك في السوق.

ثانيا، مرحلة تراجع قوة منظمة الأوبك وإنهيار نظام الأسعار الرسمية 1983- 1986:

في شهر مارس عام 1983، قامت منظمة الأوبك للمرة الأولى في تاريخها بخفض سعر نفط الإشارة من 34 دولار/للبرميل إلى29 دولار/للبرميل. وقد مهدت الأسعار الفورية في أسواق النفط الحرة الطريق لإتخاذ هذا القرار، والتي كانت تتراوح حول حاجز 29 دولار/للبرميل لقرابة أربعة أشهر قبل إجتماع الأوبك في شهر مارس.[14] وكان هذا هو أول تخفيض للأسعار الإسمية من قبل منظمة الأوبك.

وكان هذا الإنخفاض بفعل فاعل وبعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض إستهلاك الطاقة بما في ذلك النفط، وشجعت كل مصادر النفط خارج الأوبك مما ساهم في تخفيض التبعية لصادرات الأوبك إلى حوالي النصف.[15]

الجدول رقم 1:أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية خلال الفترة 1982- 1986:

US dollars per barrel

Spot crude prices	Brent	Arabian Light
1982	32.97	31.80
1983	29.55	28.78
1984	28.78	28.06
1985	27.56	27.53
1986	14.43	13.10

Source: Data from BP Statistical Review (2009).

يبين الجدول رقم 1، أسعار كل من خام برنت وخام العربي الخفيف في الأسواق النفط الفورية، ويلاحظ أنه منذ عام 1983 بدأت أسعار النوعين في الإنخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى حدود 13-14دولار/للبرميل في عام 1986. ويعود السبب في ذلك لتراجع دور منظمة الأوبك في تحديد سعر نفط الإشارة لصالح أسعار السوق الفورية حيث يبدوا جليا أن أسعار السوق هي التي تقوم بتحديد سعر نفط المنظمة في ظل وجود نقص في الطلب وتخمة في العرض ليتحول السوق هنا إلى سوق مشترين لا سوق بائعين.

وما يمكن قوله هو أن السوق النفطية خلال مرحلة الأسعار الرسمية أصبحت سوق إحتكار قلة لدول الأوبك. وبداية من عام 1983 بدأت هذه المنظمة تفقد السيطرة على السوق كما وسعرا حتى إنهيار نظام الأسعار الرسمية في عام 1986، نتيجة للسياسات المتبعة من قبل الدول المستهلكة للنفط.

المحور الثالث، مرحلة أسعار السوق:

في عام 1987، تخلت منظمة الأوبك كليا عن الأسعار الثابتة واعتمدت على أسعار السوق. وأصبحت أسعار خاماتها تتحدد من خلال ربطهم بأسعار زيوت أخرى يجرى تداولها في بورصات السلع في نيويورك (NYMEX) New York Mercantile Exchange، أو في سوق تبادل النفط الدولي في لندن (IPE) International Petroleum Exchange in London.

وقد تلقى نظام التسعير المرتبط بالسوق قبولا واسعا بين معظم البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، وأصبح منذ عام 1988 هو الأسلوب الرئيسي لتسعير النفط الخام في التجارة الدولية.[16]

ويحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب بالإضافة إلى عوامل إقتصادية أخرى مثل أزمة جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية، وعوامل غير إقتصادية كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية، كل هذه العوامل جعلت من أسعار النفط الخام شديدة التقلب خلال مرحلة أسعار السوق.

الشكل رقم 4 :أسعار النفط الخام خلال الفترة الممتدة 1986- 2015:

Source: U.S. Energy Information Administration, (2015).

يبين الشكل رقم 4، لنا أهم الأحداث التي ساهمت في تقلب أسعار النفط خلال مرحلة أسعار السوق ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1. الغزو العراقي للكويت: في عام 1990 قامت العراق بغزو للكويت مما أدى إلى زيادة أسعار النفط من حوالي 18 دولارا/للبرميل إلى 35 دولار/للبرميل بسبب إنخفاض الإنتاج وزيادة درجة عدم اليقين.[17]

2. الأزمة المالية الآسيوية: في عام 1997 إنخفاض الطلب على النفط في آسيا ومرد ذلك أزمة العملة والبنوك مما أدى إلى إنهيار أسعار النفط إلى حوالي 13 دولار/للبرميل في عام 1998.[18]

3. سياسات الأوبك لتخفيض الإنتاج: قامت بلدان أوبك في عام 1998 بتبني إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، بعد الإنهيار الكبير الذي شهدته مستوياتها إبان الأزمة المالية الآسيوية.[19] وبدأت أسعار النفط في الإنتعاش في عام 1999 مع تخفيض الأوبك لإنتاجها بمقدار 1,71 مليون برميل/يوميا في شهر مارس، ومع حلول منتصف هذا العام كان إنتاج الأوبك قد إنخفض بنحو 3 مليون برميل/يوميا.[20] كما قامت العديد من الدول المنتجة خارج أوبك (المكسيك، روسيا، النرويج، وسلطنة عمان)، بالمساهمة أيضا في رفع أسعار النفط عن طريق تخفيض إنتاجهم بنحو 388000 برميل/يوميا.[21]

4. أحداث 11 سبتمبر 2001: أدى سقوط برجي التجارة العالميين في نيويورك في هذا التاريخ إلى خسائر في الإقتصاد الأمريكي مما إنعكس سلبا على نمو الإقتصاد العالمي. كما تسببت هذه الأحداث في إنخفاض أسعار النفط حيث إنتقلت أسعار الفورية لخام غرب تكساس الوسيط من 26,20 دولار/للبرميل في شهر سبتمبر إلى 19,64 دولار/للبرميل في شهر نوفمبر من نفس السنة نتيجة لإنخفاض الطلب على النفط والمشتقات النفطية.

5. طفرة أسعار النفط النصف الأول من عام 2008: في هذه السنة بلغت أسعار النفط أعلى مستوى لها بحوالي 147 دولار/للبرميل، ويمكن إرجاع جذور الطفرة السعرية للفترة من عام 2002 إلى منتصف 2008 عام إلى النمو الإستثنائي في الطلب العالمي على النفط.[22] وتعكس الزيادة في الطلب العالمي على النفط حقبة جديدة من التسارع في النمو الإقتصادي بقيادة الصين والإقتصاديات الناشئة. وحتى من دون هذا الإنتعاش غير المتكرر الواسع النطاق، فإن عدم القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية من تلقاء نفسها أدت إلى إرتفاع أسعار النفط.[23] وكان العامل الآخر الذي ساهم في إرتفاع أسعار النفط هو النمو الضخم للعقود الآجلة في الأسواق النفطية نتيجة الزيادة الهائلة في الأدوات المالية، وصناديق التحوط، وشركات مالية المتخصصة التي بدأت تأخذ مكانها في السوق منذ عام 1990.[24]

6. ركود الإقتصاد العالمي وإنهيار أسعار النفط: دخل الإقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من عام 2008 في أعمق ركود إقتصادي له على الإطلاق نتيجة الأزمة المالية العالمية. و لم تكن صناعة النفط بمنأى عن التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي حيث أخذت أسعار النفط في التراجع بشكل حاد من 147 دولار/للبرميل في شهر جويلية إلى 36 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008.

7. مرحلة التعافي وإستقرار أسعار النفط عام 2009: خلال هذه السنة إرتفعت أسعار النفط الفورية لخام غربي تكساس من 30,28 دولار/للبرميل في يوم 31 ديسمبر عام 2008 إلى 79,39 دولار/للبرميل في يوم 31 ديسمبر عام 2009 مع زيادة تقدر 160%. ويمكن تقسيم هذه الزيادة إلى مرحلتين. ففي النصف الأول من العام شهدت أسعار النفط زيادة حادة رغم وجود بيئة إقتصادية عالمية مجهولة وقلقة. أما النصف الثاني من العام فقد شهدت الأسعار إستقرارا

نسبيا إذ تراوحت الأسعار الفورية للنفط بين 60-70 دولار/للبرميل بين شهري جويلية وسبتمبر، لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 70-80 دولار/للبرميل بين شهري أكتوبر ونوفمبر عام 2009.[25] وقد ساهم النمو المتواضع في مجموعة بلدان OECD، وعودة النمو الإقتصادي القوي في البلدان الصاعدة وخاصة الدول الآسيوية في دعم أسعار النفط بعد حدوث الأزمة الإقتصادية الكبرى.[26]

8. زيادة عرض النفط في الأسواق النفطية: شهدت أسعار النفط استقرارا نسبيا في الفترة ما بين عام 2011 وحتى نهاية شهر جويلية عام 2014 عند حدود 110 دولار/للبرميل، لتنخفض بعدها الأسعار للمرة الأولى إلى ما دون 50 دولار/للبرميل. ولم يأتِ هذا الإنخفاض في أسعار النفط العالمية كحدث مفاجئ، بل كان نتيجة لاستمرار الإرتفاع في حجم الإمدادات النفطية في الأسواق، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان الدافع وراء هذا الأداء هو تطوير تكنولوجيا الحفر والتنقيب على النفط الصخري، حيث إنتقل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من أقل من 1 مليون برميل/يوميا في عام 2010 إلى أكثر من 3.5 مليون برميل/يوميا في النصف الثاني عام 2014.[27] كما ساهمت منظمة الأوبك أيضا في زيادة كمية النفط المعروضة نتيجة سياستها القائمة بالمحافظة على نفس حجم إنتاجها النفطي البالغ 30 مليون/برميل يوميا رغم وجود فائض في العرض.

ومما سبق يمكن القول، إن نظام أسعار السوق تم إعتماده للحيلولة دون حدوث تقلبات كبيرة في أسعار النفط. ورغم هذا، فقد عرفت أسعار النفط العديد من التقلبات خلال هذه المرحلة نتيجة لسياسات الأطراف المتدخلة فيها فكانت تارة لصالح الدول المنتجة وتارة أخرى لصالح الدول المستهلكة بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى كالحروب والأزمات الإقتصادية.

خاتمة:

يعتبر النفط من اكثر مصادر الطاقة أهمية في العالم، إلا أنه كسلعة يعتبر الأكثر جدلا في التاريخ الإقتصادي الحديث. فالسوق النفطية رغم كبر حجم المعاملات فيها إلا أنها تبقى حكرا على بعض الدول. وعرفت أسعار النفط العديد من أنظمة التسعير والمتمثلة في أنظمة الأسعار المعلنة وأنظمة الأسعار الرسمية وأنظمة أسعار السوق.

تميزت مرحلة الأسعار المعلنة في البداية بهيمنة الشركات النفطية الكبرى والدول التابعة لها على عملية تسعير النفط .بمعزل عن الدول المنتجة، مما دفع هذه الأخيرة إلى القيام بالمطالبة بحقوقها لزيادة مداخيلها كما قامت هذه الدول أيضا وبتأسيس منظمة الأوبك في عام 1960 للمشاركة في عملية تسعير النفط، ما أدى إلى تضاؤل دور الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية وزوال نظام الأسعار المعلنة.

وجاء نظام الأسعار الرسمية فيما بعد بقيادة منظمة الأوبك نتيجة لسيطرتها على حصة كبيرة من المعروض النفطي في العالم آنذاك ما مكنها من فرض نظامها الخاص لتسعير النفط، ولكن هذه القوة أخذت في التناقص مع تراجع حصة الأوبك في السوق نتيجة قيام الدول المستهلكة الكبرى بقيادة منظمة الطاقة الدولية بإتباع سياسات تهدف من خلالها لتخفيض إستهلاك النفط المنتج من قبل دول هذه المنظمة مما أدى إلى إنهيار نظام الأوبك لتسعير النفط الخام وإعتماد نظام أسعار السوق.

تم الإعتماد على السوق للتحديد أسعار النفط للحصول على سعر يستند أكثر على ظروف العرض والطلب، حيث أعتبرت السوق النفطية وسيلة فعالة في تنشيط حركة التعاقدات النفطية سواء كان هذا في بورصة نيويورك أو لندن، إلا

أن سعر النفط الخام عرف العديد من التقلبات خلال هذه المرحلة بسبب ظروف وعوامل إقتصادية وغير إقتصادية من الحروب، والكوارث الطبيعية، والأزمات الإقتصادية، ما جعل سلعة النفط سلعة غير عادية يخضع في تقييمها إلى أسس وقواعد تختلف عن باقي السلع .

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. إبراهيم شريف السيد، وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وإنعكاسات الأزمة المالية العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

2. مديحة الحسن الدغيدي، إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف النفط العربي منها، (بيروت: القاهرة: دار الجيل؛ مكتبة التراث الإسلامي، 1992).

- الدوريات:

1. آرميل سانيير، سيلفان سربوتوفيتز، كونستانسيو سيلفا وغي ميزونيي، «الإستثمار في إستكشاف والإنتاج خلال عام 2010 »، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 136،الكويت، (شتاء 2011).

2. الطاهر زيتوني، «التطورات في أسواق النفط العالمية وإنعكاسها على الإقتصاد العالمي »، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، الكويت، (2010).

3. عبد الفاتح دندي، «الحوار بين الدول المنتجة والمستهاكة للنفط وأهميته في إستقرار الأسعار» ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 140، الكويت، (2012).

4. علي رجب، «تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، الكويت، (2012).

المراجع باللغة الإنجليزية:

- الدوريات:

1. Abdalla Salem El-Badri, «History of OPEC», OPEC Bulletin, Vol. XLI, No 7 (September 2010).

2. Arthur P. Dudden, «Antitrust and the Oil Monopoly: The Standard Oil Cases, 1890-1911», The Pennsylvania Magazine of History and Biography, Vol. 104, No. 1 (Jan., 1980).

3. Bassam Fattouh, «Anatomy of the Crude Oil Pricing System», The Oxford Institute for Energy Studies, (January 2011).

4. Bassam Fattouh, «Price Formation in Oil Markets: Some Lessons from 2009», Oxford Institute for Energy Studies, (March 2010).

5. Bassam Fattouh, «The US Tight Oil Revolution and Its Impact on the Gulf Cooperation Council Countries: Beyond the Supply Shock», Oxford Institute for Energy Studies, No. 286084, (October 2014).

6. Bright Erakpoweri Okogu, «Marketing Dynamism : An Econometric Study of the Oil Pricing Policies of selected OPEC members», Energy Economics, (July 1991).

7. Elizabeth Granitz and Benjamin Klein , «Monopolization by "Raising Rivals' Costs": The Standard Oil Case », Journal of Law and Economics, Vol. 39, No. 1 (Apr., 1996).

8. François Lescaroux, «The petroleum market: The ongoing oil price “shock” and the next “counter-shock” », International Economics 121 (2010).

9. Jahangjr Amuzega, «Opec in the Context of the Global Power Equation»,Journal of International Law and Policy, Vol. 4 (1974).

10.Leonardo Maugeri, «Understanding Oil Price Behavior through an Analysis of a Crisis», Review of Environmental Economics and Policy, (2009).

11.Martin Levey, «Studies in Early Petroleum History by R. J. Forbes; More Studies in Early Petroleum History,1860-1880 », Technology and Culture, Vol. 2, No. 1 (Winter, 1961).

12.P. G. K. Panikar, «Oil: From Crisis to Crisis », Economic and Political Weekly, Vol. 26, No. 9/10 (Mar. 2-9, 1991).

13.Vincent Brempnd, Emmanuel Hache, Valérie Mignon, Does OPEC Still exist as a Cartel ? An Empirical Investigation, IFP School –Centre Economie et Gestion-, France, (Mars 2011).

14.Wilfrid L. Kohl, «Opec behavior 1998-2001», The Quartely Review of Economics and Finance, Vol. 42 (2002).

- الرسائل الجامعية:

15. Mahmud Suleiman, Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis, Doctor of Philosophy, School of Economics University of Surrey, 2013.

الهوامش

[1]. علي رجب، «تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، الكويت، (2012)، ص. 10.

[2].Martin Levey, «Studies in Early Petroleum Historyby R. J. Forbes; More Studies in Early Petroleum History,1860-1880 », Technology and Culture, Vol. 2, No. 1 (Winter, 1961), p. 55.

[3]. Elizabeth Granitz and Benjamin Klein, «Monopolization by "Raising Rivals' Costs": The Standard Oil Case », Journal of Law and Economics, Vol. 39, No. 1 (Apr., 1996), pp. 1-2.

[4] .Joseph A. Pratt, «The Petroleum Industry in Transition: Antitrust and the Decline of Monopoly Control in Oil »,The Journal of Economic History, Vol. 40, No. 4 (Dec., 1980), p . 817.

[5] . Arthur P. Dudden, «Antitrust and the Oil Monopoly: The Standard Oil Cases, 1890-1911», The Pennsylvania Magazine of History and Biography, Vol. 104, No. 1 (Jan., 1980), p. 125.

[6]. Pratt, Op.cit., p. 818.

[7]. Jahangjr Amuzega, «Opec in the Context of the Global Power Equation», Journal of International Law and Policy, Vol. 4 (1974) , p. 221.

[8]. Abdalla Salem El-Badri, «History of OPEC», OPEC Bulletin, Vol. XLI, No 7 (September 2010), p. 07.

[9]. إبراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وإنعكاسات الأزمة المالية العالمية، (بيروت: مركز دراسات دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 67.

[10]. مديحة الحسن الدغيدي، إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف النفط العربي منها، (بيروت: القاهرة: دار الجيل؛ مكتبة التراث الإسلامي، 1992)، ص. 275.

[11]. Vincent Brempnd, Emmanuel Hache, Valérie Mignon, Does OPEC Still exist as a Cartel ? An Empirical Investigation, IFP School –Centre Economie et Gestion-, France, (Mars 2011), p. 4.

[12].Bassam Fattouh, «Anatomy of the Crude Oil Pricing System», The Oxford Institute for Energy Studies, (January 2011), p. 14, p. 16.

[13]. P. G. K. Panikar, «Oil: From Crisis to Crisis », Economic and Political Weekly, Vol. 26, No. 9/10 (Mar. 2-9, 1991), p. 479.

[14]. Bright Erakpoweri Okogu, «Marketing Dynamism : An Econometric Study of the Oil Pricing Policies of selected OPEC members», Energy Economics, (July 1991), p. 156.

[15].السيد، وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 107-108.

[16]. Fattouh, Op.Cit., p. 20.

[17]. Mahmud Suleiman, Oil Demand, Oil Prices, Economic Growth and the Resource Curse: An Empirical Analysis, Doctor of Philosophy, School of Economics University of Surrey, 2013, p. 17.

[18]. عبد الفاتح دندي، « الحوار بين الدول المنتجة والمستهاكة للنفط وأهميته في إستقرار الأسعار»، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 140، الكويت، (2012)، ص. 25.

[19]. المرجع نفسه، ص. 25.

[20]. Suleiman, Op.Cit., p. 18.

[21].Wilfrid L. Kohl, «Opec behavior 1998-2001», The Quartely Review of Economics and Finance, Vol. 42 (2002), P. 213.

[22]. الطاهر زيتوني، « التطورات في أسواق النفط العالمية وإنعكاسها على الإقتصاد العالمي»، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، الكويت، (2010)، ص. 31.

[23]. Leonardo Maugeri, «Understanding Oil Price Behavior through an Analysis of a Crisis», Review of Environmental Economics and Policy, (2009), p. 12.

[24]. Maugeri, Op.Cit., p. 12.

[25]. Bassam Fattouh, «Price Formation in Oil Markets: Some Lessons from 2009», Oxford Institute for Energy Studies, (March 2010). P. 2.

[26]. آرميل سانيير، سيلفان سربوتوفيتز، كونستانسيو سيلفا وغي ميزونيي، «الإستثمار في إستكشاف والإنتاج خلال عام 2010»، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 136، الكويت، (شتاء 2011)، ص. 11.

[27]. Bassam Fattouh, «The US Tight Oil Revolution and Its Impact on the Gulf Cooperation Council Countries: Beyond the Supply Shock», Oxford Institute for Energy Studies, No. 286084, (October 2014). P. 02.